



الاقتصاد والمالية العامة

# تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني

The Impact of Egypt Joining the BRICS Group on the National Economy

جلال عبد الرازق جلال

باحث دكتوراه في القانون

العدد المجلد (1) · العدد (1) · أكتوبر 2026

الصفحات 151 – 181

<https://basmatqalam.com/egypt-brics-national-economy/>

رابط  
البحث

## التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA

جلال، جلال عبد الرازق، (2026). تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني. **بصمة قلم للنشر العلمي**، المجلد (1)، العدد (1)، ص 151-181. <https://basmatqalam.com/egypt-brics-national-economy/>

مجلة علمية محكمة تصدر عن شركة بصمة قلم للنشر العلمي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. حاصلة على الترخيم الدولي الإلكتروني (Online ISSN 3138-6369) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وزارة التعليم العالي والبحث، (ENSTINET) من المركز الوطني المصري للتقييم الدولي، شبكة المعلومات العلمية والتكنولوجية العلمي. حاصلة على موافقة اتحاد الناشرين برقم 1834

الآراء الواردة في البحث تعبر عن رأي صاحبه، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

# تأثير انضمام مصر الى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني

## The impact of Egypt joining the BRICS group on the national economy

اعداد الباحث  
جلال عبد الرازق جلال  
Gnegypt143@gmail.com

معهد البحوث والدراسات العربية

العام الجامعي

٢٠٢٦

بصمة قلم  
النشر العلمي

## مستخلص:

تناول البحث تأثير دخول مصر الى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال بيان ماهية مجموعة البريكس عن طريق تعريف مجموعة البريكس وبيان خصائص واهداف انضمام مصر لمجموعة البريكس ثم تطرقت الدراسة الى الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني من انضمام مصر لمجموعة البريكس وذلك من ناحية المقومات الوطنية التي تملكها مصر وبيان المكاسب والخسائر على الاقتصاد الوطني من انضمام مصر الى مجموعة البريكس.

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل التأثير المحتمل لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني، وتقديم توصيات لتعزيز جاذبية الاستثمار في هذا السياق. كما حللت الدراسة التأثير الاقتصادي لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس، لا سيما فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات.

## الكلمات المفتاحية:

بريكس - الاقتصاد الوطني - اقتصاد مصر - انضمام مصر.

## Abstract

The study examined the impact of Egypt's entry into the BRICS group on the national economy. This study explored the nature of the BRICS group, defined the BRICS group, and outlined the characteristics and objectives of Egypt's accession to the BRICS group. The study then examined the implications for the national economy of Egypt's accession to the BRICS group, in terms of Egypt's national assets, and outlined the gains and losses to the national economy from Egypt's accession to the BRICS group.

The study primarily aimed to analyze the potential impact of Egypt's accession to the BRICS group on the national economy and provide recommendations for enhancing investment attractiveness in this context. The study also analyzed the economic impact of Egypt's accession to the BRICS group, particularly with regard to its ability to attract investment.

**Keywords:** BRICS – National Economy – Egyptian Economy – Egypt's Accession.

## المقدمة

ظهر مصطلح "بريك" لأول مرة عام ٢٠٠١، صاغه الخبير الاقتصادي جيم أونيل من غولدمان ساكس للإشارة إلى أربع اقتصادات ناشئة: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين (بالترتيب الأبجدي)، وصيغت صيغة الجمع "اقتصادات البريكس" بإضافة اللاحقة "-". في نهاية الكلمة كضمير ملكية. وفي عام ٢٠٠٣، وأكد تقرير صادر عن المؤسسة نفسها استخدام المصطلح، مسلطاً الضوء على القوة الاقتصادية الكبيرة للدول الأربع، منفردة ومجموعة، ودورها المستقبلي المتوقع في الاقتصاد العالمي.<sup>(١)</sup>

وكانت مصر من بين عدة دول عربية وغير عربية تقدمت رسمياً بطلب الانضمام إلى مجموعة البريكس، الذي يضم روسيا والصين والهند والبرازيل، منذ إنشائه عام ٢٠٠٩، وانضمت إليه جنوب أفريقيا في العام التالي، وفي قمة عُقدت في جنوب أفريقيا عام ٢٠٢٣، اتفق على دعوة الإمارات العربية المتحدة وإيران وإثيوبيا والأرجنتين والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مصر، للانضمام إلى المجموعة بدءاً من عام ٢٠٢٤.<sup>(٢)</sup>

ويعد انضمام مصر إلى مجموعة البريكس وتساؤلات حول تأثيره المحتمل على جاذبية الاقتصادات الناشئة. وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف آثار انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني.

ولا شك أن مجموعة البريكس تمثل ثقلًا اقتصادياً على المستوى الدولي، ومن المؤكد أن هذا الثقل الاقتصادي سينعكس في المستقبل المنظور في التأثيرات السياسية على المستوى الدولي، خاصة مع تحول نموذج النظام الدولي من الهيمنة الأميركية والأحادية القطبية التي عانى العالم من آثارها السلبية منذ نشأتها في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، إلى نظام أقرب إلى التعددية القطبية، حيث تعتمد المجموعة منذ نشأته على عضوية ثلاثة عمالقة في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية (الصين والاتحاد الروسي والهند).

وكانت العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية كفيلة بمنح مصر فرصة الانضمام إلى المجموعة، ولا شك أن هذه العوامل لعبت دوراً هاماً في اختيارها من بين الدول، بالرغم من استبعاد حدوث ذلك من قبل أعداء مصر ومناوئها.

<sup>1</sup> (Nkunde Mwase and Yongzheng Yang, (2012): "BRICs' Philosophies for Development Financing and Their Implications for LICs", IMF Working Paper, international Monetary Fund.

<sup>(٢)</sup> محمد صفى الدين خربوش، فرص ومكاسب انضمام مصر الى مجموعة البريكس مجلة آفاق مستقبلية، العدد ٤، ٢٠٢٤، ص ٤٧٨.

كما وتحفظ مصر بعلاقات تاريخية مع الاتحاد الروسي (خليفة الاتحاد السوفيتي)، وجمهورية الصين الشعبية، والهند، وجنوب أفريقيا، فقد كان الاتحاد السوفيتي الحليف السياسي والعسكري الأول لمصر خلال الحقبة الممتدة من منتصف الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

وكانت مصر من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية وحافظت على علاقات وثيقة معها إبان حقبة الحرب الباردة والعداء الغربي للسافر للصين الشعبية، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، ورسخت التعاون معها في معظم المجالات منذ خمسينيات القرن العشرين

وتُوفّر عضوية مصر في مجموعة البريكس مصدرًا أساسيًا للمواد البحثية لتقييم الآثار المتوقعة للاستثمارات على الاقتصاد الوطني، سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة، وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل السياق الاقتصادي والقانوني لعضوية مصر في المجموعة، استنادًا إلى تحليل البيئة التشريعية والاقتصادية الحالية، وقياس التأثير المحتمل على جاذبية مصر لرأس المال الأجنبي.

وأخيرًا، يُمثل إعلان انضمام مصر إلى مجموعة البريكس خطوة هامة إلى الأمام، قد تُمهّد الطريق لتغييراتٍ جوهرية في سياسات الاستثمار والتجارة في البلاد، ويهدف هذا البحث إلى دراسة تداعيات انضمام مصر إلى مجموعة البريكس، وخاصةً على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحليل متعمق للتحديات والفرص الناجمة عن هذا الانضمام<sup>(١)</sup>

## أولاً: إشكالية البحث

تتجلى الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال **تأثير دخول مصر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني**، حيث تناقش الدراسة التحديات والتغيرات التي قد تواجه مصر عند الانضمام إلى مجموعة بريكس وكيف سيؤثر ذلك على قدرتها على الاقتصاد الوطني، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية الحالية للبلاد.

## ثانياً: تساؤلات البحث

(١) إبراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٦(١١)، ٢٠٢١ ص ٣٦٦.

تناول وتحليل تأثير العضوية الجديدة على الوضع الاقتصادي المحلي المصري وكيف يمكن لإطار التعاون الاقتصادي الجديد أن يساهم في تغيير نمط وحجم الاستثمارات في مصر .

تتطلب هذه المشكلة فحصًا للمؤشرات الاقتصادية والسياسية التي تقيم جاذبية الاستثمارات الأجنبية، بهدف تقديم توصيات موجهة لصانعي السياسة والفاعلين الاقتصاديين لتحسين وتهيئة البيئة الاستثمارية في مصر .

**وبناء على ذلك يمكن صياغة تساؤل الدراسة كآتي:**

- ما مدى تأثير انضمام مصر لمجموعة بريكس في زيادة قدرتها الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية؟
- ما هي الآثار المترتبة على قرار مصر بالانضمام إلى مجموعة بريكس على الاقتصاد الوطني؟

### **ثالثاً: اهداف البحث**

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تحليل التأثير المحتملة لدخول مصر إلى مجموعة بريكس على الاقتصاد الوطني، وتقديم توصيات لتعزيز الجاذبية الاستثمارية في هذا السياق.

**ويمكن تقسيم أهداف الدراسة إلى:**

١. تحليل وتقييم تأثير عضوية مصر في مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني.
٢. دراسة فرص الاستثمار الجديدة التي قد تنشأ عن هذه العضوية وأثرها على تنويع المحفظة الاقتصادية المصرية.
٣. تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد من عضوية البريكس وكيفية تعظيم هذه الفوائد.
٤. دراسة التحديات التي قد تواجهها مصر في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل عضويتها الجديدة، ووضع استراتيجيات للتغلب عليها.
٥. تقديم توصيات استراتيجية للحكومة المصرية والجهات المعنية بالاقتصاد لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

٦. المساهمة في الحوار الأكاديمي وتوفير البيانات والمعلومات التي يمكن استخدامها لدعم صنع القرار في السياسة الاقتصادية والتنمية الوطنية في مصر.

#### رابعاً: فروض البحث

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تهدف إلى استقصاء الآثار المترتبة على دخول مصر إلى مجموعة بريكس وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ومن هذه الفروض:

١. انضمام مصر إلى مجموعة بريكس سيؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية عن الاقتصاد الوطني المصري لدى المستثمرين، مما يزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية في مصر.

٢. العضوية في مجموعة بريكس قد توفر لمصر فرصاً جديدة للدخول في شراكات اقتصادية وتجارية دولية، مما قد يؤدي إلى تدفق أكبر للاستثمارات.

٣. قد تسهم العضوية في بريكس في تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي في مصر وتشجيع الاستثمار في قطاعات جديدة غير تقليدية.

٤. التحديات التنظيمية والبنى التحتية قد تظل عائقاً أمام الاستفادة الكاملة من العضوية في بريكس من حيث جذب الاستثمارات.

٥. انضمام مصر إلى بريكس قد يساهم في زيادة القدرة التنافسية للسوق المحلي المصري وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الناشئة الكبرى.

بصمة قلم  
النشر العلمي

## خامسا: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تقديم فهم أعمق للفرص والتحديات التي قد تواجه مصر على الصعيد الاقتصادي الوطني وأيضاً الدولي، وتقييم تأثير ذلك على النمو والتنمية الاقتصادية الوطنية، وتساهم الدراسة في فهم تأثير الانضمام إلى مجموعة بريكس على اقتصاد مصر، مما يساهم في اتخاذ قرارات استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما تكمن أهمية الدراسة التي تحمل عنوان " **تأثير دخول مصر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني** " في عدة جوانب رئيسية:

١. تعزيز الفهم الأكاديمي والمعرفي لتأثير العلاقات الدولية الجديدة، مثل انضمام دولة إلى كتلة اقتصادية كبرى مثل بريكس، على جاذبية تلك الدولة للاستثمارات.
٢. تقديم رؤى تحليلية عملية يمكن أن تساعد صانعي السياسات في مصر على وضع استراتيجيات فعالة للاستفادة من العضوية في مجموعة بريكس بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني.
٣. تسليط الضوء على الآفاق الاستثمارية التي قد تتفتح أمام مصر بشكل خاص، والتي قد تساهم في تنويع الاقتصاد وتخفيف التبعية على قطاع محدود من الاستثمارات.
٤. تحديد التحديات المحتملة التي يتعين على مصر مواجهتها لتحقيق قفزة نوعية في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
٥. تقديم تصورات عن الفوائد المتبادلة بين مصر ودول مجموعة بريكس الأخرى، مما يعزز من التعاون الاقتصادي.
٦. تبني إطار عمل يمكن الاستفادة منه في دراسات مماثلة لدول أخرى تسعى للانضمام إلى كتل اقتصادية إقليمية أو دولية، لذا فإن هذا البحث يقدم مساهمة قيمة سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى العملي والتطبيقي، ويفتح المجال للمزيد من الدراسات والبحوث التي يمكن أن تتناول الجوانب المختلفة لتأثير الاندماج الاقتصادي في النظام العالمي.

## سادسا: منهج البحث

تعتمد الدراسة على منهجية المنهج الاستقرائي بأساليبه الوصفي والتحليلي المختلط مع تحليل نوعي للسياسات والأنظمة الاقتصادية لمجموعة بريكس ومصر، ومنهج الدراسة لهذا البحث الأكاديمي يتكون من عدة خطوات منهجية تساعد في تحليل التأثير المترتبة على انضمام مصر إلى مجموعة بريكس، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني، يتم استخدام هذا المنهج المركب لضمان تغطية شاملة لموضوع البحث وللوصول إلى نتائج موثوقة يمكن استخدامها كأساس للقرارات السياسية والاستراتيجيات الاستثمارية المستقبلية لمصر.

## سابعا: الدراسات السابقة

١- الدراسة الاولى: ا.د. منال محمد الحسانين عفان، أ.د. مصطفى السيد الشعراوي، د. فاروق فتحي الجزار، ضحا سليمان محمد ودين، عنوان "الآثار الاقتصادية لجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية على مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، س ١٠، ٢٤، ٢٠٢٣، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي ومصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠٢٠م، بالاعتماد على المنهج التحليلي والاستقرائي. قد توصلت الدراسة إلى أنه مع حدوث الأزمات المتتالية والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية وظهر بعض الاختلالات في النظام النقدي الدولي أدى إلى عدم قدرته على تحقيق أهدافه وفشل هذا النظام، فأدى ذلك لظهور تجمعات جديدة كتجمع البريكس الذي أدى لتراجع هيمنة الدولار، ومواجهة القيود التي يفرضها النظام النقدي الدولي الحالي. إن أهم ما يميز السلوك الاقتصادي لدول التجمع اللجوء إلى أساليب التجارة فيما بينها عبر نظام مختلف للمدفوعات الدولية يعتمد على العملات المحلية لكل دولة، ويسمح بالتبادل التجاري بعيدا عن النظام الرهين للمدفوعات الدولية الذي يسيطر فيه الدولار على نمط التجارة الدولية. وبدراسة الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على مصر تبين أن حصول مصر على عضوية البريكس يمكن أن يحقق لها عدة فوائد كارتفاع حجم التبادل التجاري، وارتفاع معدلات النمو واستقلالها سياسيا. وقد بينت التجارة البينية بين تجمع البريكس ودول العالم مدى استفادة تلك الدول من انضمامها للتجمع، وبالتالي تستطيع مصر الاستفادة من تلك التجربة، وقد أوصت الدراسة إلى أنه عند التفكير في الخروج من

هيمنة الدولار لابد أن يتم ذلك بشكل تدريجي. وينبغي على دول تجمع البريكس أن تسعى لتحقيق التكامل في اقتصاداتها ومواقفها حتى تسير في طريقها نحو قيادة الاقتصاد العالمي. وأنه يتحتم على مصر التفكير بجدية للانضمام للتجمع، فليها المقومات التي تؤهلها لذلك، وانضمامها للتجمع يعطيها فرصة النهوض بالاقتصاد المصري والتحرر من سيطرة وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقليل هيمنة الدولار على الاقتصاد المصري.

**ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة بان الدراسة السابقة بينت الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام النقدي الدولي ومصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠٢٠م في تميزت دراستنا الحالية في بيان التأثير من انضمام مصر الى مجموعة البريكس ومدى تأثير النظام على الاقتصاد الوطني المصري.**

٢- **الدراسة الثانية:** د. فداء منصور أبو المعاطي محمد السيد، عنوان " التداعيات الاقتصادية لانضمام مصر الى مجموعة بريكس المزايا المتوقعة والتحديات القائمة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع مجلة علمية محكمة ربع سنوية، العدد ٥٥٦ السنة المائة وخمسة عشر، أكتوبر ٢٠٢٤. هدفت الدراسة : الى السعي هذا البحث إلى تسليط الضوء على مجموعة بريكس، ورصد وتحليل خصائص المجموعة الاقتصادية، والتعرف على عوامل نجاحها والتحديات التي تواجهها، وكذلك التداعيات الاقتصادية الإيجابية والسلبية المتوقعة من انضمام مصر لها، يعتمد البحث على الأساليب الوصفية والتحليلية من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية حول هوية تجمع بريكس ونشأته وتطوره، ثم تحليل حجم الاستثمارات الأجنبية والتبادل التجاري ومعدل نمو الصادرات والواردات بين دول المجموعة للفترة من ٢٠١١ - وهي بداية انضمام جنوب أفريقيا للمجموعة- وحتى ٢٠٢١، وكذلك التجارة البينية بين مصر ودول بريكس لنفس الفترة. وكانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث: تصنيف بريكس باعتباره تجمع دولي عابر للأقاليم، يسعى إلى تقوية نفوذ أعضائه، وخاصة في مجالي التجارة والمال، بهدف تحقيق مصالح مشتركة، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي، إلا أن مجموعة بريكس تواجه عدد من التحديات كونها مجموعة اقتصادية غير متجانسة من حيث قوتها الاقتصادية، بالإضافة إلى غياب الروابط السياسية والثقافية.

وتبين كذلك ارتباط مصر بعلاقات اقتصادية قوية مع دول المجموعة، كما أن موقعها الاستراتيجي يؤهلها لتكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية والتجارة العالمية، وأن قبول عضوية مصر في التجمع يفتح لها آفاق اقتصادية جديدة، كما أنه يعزز من الثقل الإقليمي لها.

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة بان الدراسة السابقة تسليط الضوء على مجموعة بريكس والتداعيات الاقتصادية الإيجابية والسلبية المتوقعة من انضمام مصر لها ومدى حجم الاستثمارات الأجنبية والتبادل التجاري ومعدل نمو الصادرات والواردات بين دول المجموعة للفترة من ٢٠١١ - وهي بداية انضمام جنوب أفريقيا للمجموعة- وحتى ٢٠٢١، وكذلك التجارة البينية بين مصر ودول بريكس لنفس الفترة وما يميز دراستنا ان الدراسة في بيان التحديات والتغيرات التي قد تواجه مصر عند الانضمام إلى مجموعة بريكس وكيف سيؤثر ذلك على قدرتها على الاقتصاد الوطني، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية الحالية للبلاد. الاستفادة الفعالة من هذه العضوية الجديدة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك في الحوافز التي من شأنها تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية مفضلة.

٣- الدراسة الثالثة: د. رجب محمود نكي احمد، مدى تأثير انضمام مصر الى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد ٤٦، ٢٠٢٤، هدفت الدراسة إلى دراسة الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتشير النتائج إلى أن الانضمام لبريكس يمكن أن يمهّد الطريق أمام مصر لتصبح نقطة جذب للمستثمرين الأجانب بفضل تحسين الإطار التجاري والسياسي مع القوى الاقتصادية الناشئة. فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يزيد الانضمام من القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال فتح أسواق جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي المتنوع. ومع ذلك، فإن البحث له قيود، مثل محدودية توافر البيانات التاريخية نتيجة لحدثة انضمام مصر للتجمع واستخدام دولة واحدة كدراسة حالة. يجب أن تستكشف الأبحاث المستقبلية تأثير عضوية البريكس على الاستثمارات الأجنبية في دول البريكس الأخرى ودراسة تأثير عضوية البريكس على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل التجارة والنمو الاقتصادي. ويخلص البحث إلى أن انضمام مصر لبريكس يقود لفتح فصل جديد من الفرص الاستثمارية، مع التأكيد على الحاجة لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي تدعم السياسة الاقتصادية لاستغلال هذه الفرص بأفضل طريقة. ويشدد البحث على أهمية

مواصلة الأبحاث في هذا المجال لصياغة استراتيجيات أكثر فعالية تواكب التطورات الجديدة في علاقات مصر الاقتصادية الدولية.

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة بان الدراسة السابقة درست الآثار المحتملة لانضمام مصر إلى تجمع بريكس على جذب الاستثمارات الأجنبية في دراستنا الحالية ركزت على الصعوبات والتحديات والمزايا والمساوي من الانضمام وكذلك تأثيره على الاقتصاد الوطني والاستثمار المحلي في مصر.

## ثامنا: خطة الدراسة

### مقدمة

المبحث الأول ماهية مجموعة البريكس

المطلب الأول: تعريف مجموعة البريكس

المطلب الثاني: خصائص وأهداف انضمام مصر مجموعة البريكس

المبحث الثاني الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني من اضمام مصر لمجموعة البريكس

المطلب الأول: من ناحية المقومات الوطنية التي تملكها مصر

المطلب الثاني: المكاسب والخسائر على الاقتصاد الوطني من انضمام مصر الى مجموعة البريكس

### خاتمة

بصمة قلم  
النشر العلمي

## المبحث الأول

### تعريف مجموعة البريكس

يعد منتدى تكتل بريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبيرة تعمل على تطوير والتعاون التجاري والسياسي وغيره فيما بينهم وصولاً إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوى في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية<sup>(١)</sup>

وتحتل مجموعة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، باهتمام متزايد كتكتل اقتصادي ذي نفوذ جيوسياسي وقدرة على التحديث والابتكار وتسريع نموها الاقتصادي.<sup>(٢)</sup>

تمثل عضوية مصر في مجموعة البريكس، التي تضم أبرز الاقتصادات الناشئة في العالم، خطوة مهمة في تنمية الاقتصاد الوطني المصري وجذب الاستثمارات، كما و يُحلل هذا البحث التداعيات المحتملة لانضمام مصر إلى هذا التكتل الاقتصادي القائم على المصالح، وتأثيره على الاقتصاد الوطني والاستثمارات.

ومن خلال تحليل الأدبيات والنظريات ذات الصلة، يهدف البحث إلى بناء إطار نظري يتناول المفاهيم المُعرّفة لمجموعة البريكس، مع توفير فهم شامل لكيفية تفاعل هذه المفاهيم في سياق الاقتصاد المصري.

كما سيتناول البيئة السياسية والتشريعية في مصر، والدور الرئيسي لهذه العوامل في تهيئة مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي، وقبل كل ذلك سيتناول البحث التعرف على مجموعة البريكس و خصائصها واهداف انضمام مصر اليها وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف مجموعة البريكس

المطلب الثاني: خصائص واهداف انضمام مصر لمجموعة البريكس

### المطلب الاول

<sup>(١)</sup> الطيف عبد الكريم ، دول البريكس شراكة من اجل التنمية و التعاون و التكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، عدد ٣٠ ، ٢٠١٤ ص ١٣

<sup>(٢)</sup> رجب محمود ذكي احمد، مدى تأثير انضمام مصر الى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية مجلة البحوث الفقهية و القانونية العدد ٤٦ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٧١٥.

## التعريف بمجموعة البريكس وتاريخه ومكوناته

بعد سقوط جدار برلين وفي قمة انتشار العولمة وبعد هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ظهر مصطلح البريك الذي تحول الى واقع بعد اول اجتماع على مستوى القمة للبريك عام ٢٠٠٩ ويعد انضمام جنوب افريقيا ليتحول الى تجمع البريكس رسميا عام ٢٠١١، ويلاحظ ان هذه الدول الخمس تأتي من قارات مختلفة ، حيث تمتد بين أربعة قارات ، وبالتالي يوجد اختلاف متنوع ومتعدد فيما بينها اذ تتألف المجموعة من خمسة دول من أربعة قارات مختلفة .<sup>(١)</sup>

يعتمد النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير على نمو الدول النامية، حيث تشير التقارير الاقتصادية لعام ٢٠١٨ إلى أن النمو الاقتصادي العالمي يعتمد بشكل كبير على نمو اقتصادات الدول النامية، حيث سجلت الأخيرة نمواً اقتصادياً بنسبة ٤,٧٪، مقارنةً بمعدل النمو العالمي البالغ ٣,٧٪. وعلاوة على ذلك، سجلت اقتصادات دول البريكس نمواً متوسطاً بلغ ٣,٥٦٪ في عام ٢٠١٧، وذلك يعكس أيضاً في كتل البريكس الاقتصادي، الذي صاغه أونيل و قارنها بمجموعة السبع، حيث ركز على مصطلح الاقتصادات الرائدة المستقبلية في العالم، الذي اعتبر المقترح القوي لتأسيس كتلة البريكس الاقتصادية، وبالتالي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٩ عندما عقدت القمة الأولى في يكاترينبرج بروسيا.<sup>(٢)</sup>

وعند انضمام جنوب أفريقيا عام ٢٠١٠ ، وأصبح المصطلح "بريكس"، وتوقعت أبحاث ساكس أن تصبح اقتصادات دول البريكس خلال الخمسين عاماً القادمة القوى الاقتصادية الرائدة في العالم، كما توقعت أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ستكون الولايات المتحدة واليابان ودول البريكس هي الاقتصادات الصناعية، المتقدمة الوحيدة بين أكبر اقتصادات العالم من حيث القيمة الدولار.

وقد تؤثر اقتصادات البريكس على مفاوضات منظمة التجارة العالمية من خلال تشكيل أجندة التجارة العالمية. عادة يكون للدول المتقدمة تأثير على مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ولكن منذ إنشاء مجموعة البريكس، أصبحت أصوات الدول النامية قوية. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٧، كانت حصص التجارة العالمية

<sup>(١)</sup> إبراهيم حسين. تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

<sup>(٢)</sup> O'Neill, J. (2001). Building better global economic BRICS (Vol. 66, pp. 1-16). New York: Goldman Sachs.

للبلدان على النحو التالي: حصة الصادرات العالمية للصين (١٢,٨٪)؛ روسيا (٢٪) الهند والبرازيل (١,٢٪)؛ بينما تبلغ حصة الصين (١٠,٢٪)؛ الهند ٢,٥؛ روسيا ١,٣٪؛ والبرازيل ٠,٩٪ من حيث حصة الواردات العالمية وفقًا لمنظمة التجارة العالمية<sup>(١)</sup>

وفي السنوات الأخيرة، برزت دول البريكس كمركز رئيسي لإنتاج السلع والخدمات، وسوق استهلاكية محتملة، ومحور لتدفقات رأس المال الدولية. وقد لعبت دورًا محوريًا في الشؤون الاقتصادية العالمية، لا سيما بعد الأزمة المالية، حيث ساهمت بشكل كبير في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ضمن مجموعة العشرين.

وتكمن أهميتها في بروزها الاقتصادي وتعافيتها السريع من الأزمة المالية، مقارنةً بالدول المتقدمة، بفضل مواردها الضخمة، وحجم سكانها، وتوافر عوامل الإنتاج المتزايد، وامتلاكها موارد طبيعية وأراضي شاسعة، وتحتل روسيا المرتبة الثانية عالميًا من حيث مساحة الأرض، تليها الصين وجنوب إفريقيا والهند، كما و تمتلك روسيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز، بينما تمتلك الصين ١٢٪ من الموارد المعدنية في العالم، وتعد البرازيل غنية بالزراعة والموارد الطبيعية مثل البن وقصب السكر وفول الصويا وخام الحديد والبترو، كما طورت الهند صناعاتها التحويلية وهي مزود رئيسي للخدمات.<sup>(٢)</sup>

ويعد ارتفعت حصة البريكس من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالمية من ١٠,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,١٥٪ عام ٢٠١٠ و ١٨,٣٪ عام ٢٠١٦،<sup>(٣)</sup> وفي القمة السادسة التي عُقدت في فورتاليزا بالبرازيل في يوليو ٢٠١٤، أكد قادة البريكس على أهمية التجارة الدولية ودعوا إلى خطة عمل لتعزيز التجارة والاستثمار. تمثل هذه الدول ٢٠٪ من التجارة العالمية وتولد أكثر من ٤٠٪ من النمو الاقتصادي العالمي، كما قرر القادة أيضًا إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة، برأس مال

<sup>1</sup> (World Trade Organization (WTO): World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2018).

<sup>2</sup> (Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries. The Indian Economic Journal, 00194662221137267.

<sup>(٣)</sup> منال محمد الحسانين عفان ، الآثار الاقتصادية لتجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات : دراسة تحليلية على مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، س ١٠ ، عدد ٢ ، عام ٢٠٢٣ ، ص ٧١٦

أولي قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وترتيبات ائتمانية احتياطية بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي، ويُعد إنشاء بنك التنمية الجديد مؤشراً إيجابياً على مستقبل التعاون الاقتصادي والتنمية بين دول البريكس.<sup>(١)</sup>

وركزت قمة البريكس في عام (٢٠١٧) على تعزيز التعاون التجاري بين الدول المشاركة، حيث تلعب جميع هذه الدول الآن دوراً مهماً في الشؤون العالمية وهي أعضاء فاعلون في المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما قررت قمة حديثة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا (٢٠١٨)، حضرها رؤساء دول الدول الخمس، تعزيز الشراكات لتعظيم مكاسب الثورة الصناعية الرابعة، و لم يكن تشكيل البريكس وهماً اذ نجحت هذه الدول، إلى جانب الدول النامية الأخرى، في تغيير هيكل القوة داخل منظمة التجارة العالمية وأثرت على جولة الدوحة و أظهرت الدول الناشئة، بما في ذلك الهند والصين والبرازيل، تعاوناً وتحدياً كبيراً للقوى التقليدية التي كانت تهيمن على النظام التجاري العالمي.<sup>(٢)</sup>

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تحرير التجارة يمكن أن يزيد النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين ١% و ١,٥%، وأن يزيد الدخل بنسبة تتراوح بين ١٠% و ٢٠%. منذ عام ١٩٩٠، ساهمت التجارة في زيادة الدخل العالمي بنسبة ٢٤%، وزيادة دخل الفقراء بنسبة ٥٠%. وقد ساهمت هذه الزيادة في دخل الفرد في الحد من الفقر، و في البلدان النامية، تنتشر عقبات مثل الحواجز التجارية، واللوائح غير المواتية، وضعف البنية التحتية، مما يحد من الوصول إلى الأسواق العالمية، ويعد البنك الدولي المساعد في هذه البلدان على التغلب على هذه العقبات ومهمة للتنمية المستدامة، ويمكن أن تساعد في مواجهة تحديات تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تشجيع استخدام السلع والتقنيات الصديقة للبيئة، نحن بحاجة إلى معايير استدامة مع الحفاظ على التجارة المفتوحة، يجب علينا أيضاً ضمان مشاركة البلدان النامية في وضع قواعد جديدة لضمان فعاليتها.<sup>(٣)</sup>

<sup>1</sup> (Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries. The Indian Economic Journal, 00194662221137267.

<sup>2</sup> (Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach, opcit

<sup>3</sup> (Www.worldbank.org

## المطلب الثاني

### خصائص وأهداف انضمام مصر مجموعة البريكس

#### أولا الخصائص:

ويمكن تلخيص أهم خصائص تجمع البريكس الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية<sup>(١)</sup>:

- يُقدَّر الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بنحو ٢٥,٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، مرتفعاً من ٩,١١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠.
- تُقدَّر حصة دول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو ٧,٢٤% في عام ٢٠٢٣.
- من المتوقع أن ينمو حجم التجارة بنسبة ٩٥,٢% بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٢، ليصل إلى ٥٢,١ تريليون دولار أمريكي.
- تُقدَّر حصة دول البريكس من الصادرات العالمية في عام ٢٠٢٢ بنحو ١٨,٣%.
- تُقدَّر حصة دول البريكس من الواردات العالمية في عام ٢٠٢٢ بنحو ٢,١٦% - من المتوقع أن ترتفع حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس من ٦,٦٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٦% عام ٢٠٢٣. - بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس ٤٤,١% عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٨٤ مليار دولار عام ٢٠٠١.
- بلغ عدد سكان دول البريكس ٢,٣ مليار نسمة عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٧,٢ مليار نسمة عام ٢٠٠٠.
- بلغت استثمارات دول البريكس في مصر ٣٥٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣.
- بلغ حجم التجارة بين مصر ودول البريكس، بما في ذلك أعضائها الجدد، ١٧,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢.
- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٦,٦%.

<sup>١</sup> IDSC: at: <https://www.idsc.gov.eg/Various%20Reports>

- كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والهند والصين من بين أهم الوجهات للمنتجات المصرية ضمن مجموعة البريكس في عام ٢٠٢٢، بقيمة إجمالية تقدر بنحو ١,٨ مليار دولار.

### ثانيا: اهداف انضمام مصر لمجموعة البريكس

سعت مصر، بدعم من الصين وروسيا، للانضمام إلى مجموعة البريكس من خلال إصلاح اقتصادها وفق خطة علمية ومدروسة، شملت الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة<sup>(١)</sup>.

وقد كان لهذه الخطة أثر إيجابي على الموازنة العامة للدولة، حيث سٌخصص للإنفاق على التعليم والرعاية الاجتماعية، مما أرسى أسسًا متينة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، علاوة على ذلك، صدر قانون استثمار جديد يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وتسهيل عملية إقامة المشاريع الاستثمارية. وتحظى هذه الإجراءات بتقدير كبير من الجهات المسؤولة عن تقييم عضوية البريكس. وبالتالي يتجلى اهداف انضمام مصر لمجموعة البريكس الى عدة نقاط<sup>(٢)</sup>:

- يجب على مصر تنويع استثماراتها الخارجية بعيدًا عن المستثمرين الغربيين، الذين تقلّ مخاطرتهم عن مستثمري دول البريكس، الذين يمتلكون خبرات مختلفة في العمل في ظلّ ظروف محفوفة بالمخاطر والتحديات.

- تنويع الهيكل الجغرافي والسلعي للصادرات المصرية من خلال الاستفادة من أسواق المجموعة.  
- زيادة قدرة مصر على الحصول على قروض خارجية من خلال بنك التنمية وصندوق النقد الدولي، وبالتالي تجنّب ضغوط السيولة قصيرة الأجل.

ويعد تعزيز التعاون في المجالات التي تتميز فيها دول البريكس، مثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، واقتصاد المعرفة والتقنيات المتقدمة، بالإضافة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- عدم ارتباط "بريكس بنطاق جغرافي معين، بالإضافة للاستفادة من تجارب دول التجمع في المجالات المختلفة كالبرازيل والهند في مجالات الصحة والتعليم وغيرهم.

(١) منال محمد الحسانين عفان ، مرجع سابق ص٧٥٨

(٢) منال محمد الحسانين عفان ، مرجع سابق ص٧٥٩

- كما أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر ودول التجمع يفتح آفاقا واسعة أمام مصر، فالناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ نحو ١٦٠٨ تريليون دولار، ويشكل نسبة ٢٢,٣% من الاقتصاد العالمي.
- رغبة مصر في الاستفادة من خبرات هذه الدول، لا سيما في مجال التنمية، وإمكانية الحصول على قروض خارجية بفوائد أقل من الاقتراض المحلي، بالإضافة إلى الرغبة في تجنب الانحياز والتبعية للأحادية القطبية، هي الأهداف الرئيسية وراء إنشاء المجموعة.
- تجنب الاعتماد على الدول الأوروبية والأمريكية في الاتفاقيات التجارية، واستكشاف أسواق جديدة في دول شرق آسيا، مثل الصين والهند، والتي تُعد أهم منافذ المواد الخام للبنية التحتية والتصنيع، سيتمكن مصر من ضمان توريد سلع ومواد البنية التحتية بأسعار أكثر ملاءمة، وهذا ما تحتاجه مصر في السنوات القادمة لجذب المشاريع الاستثمارية.
- إن التجارة بين الدول الأعضاء، وأنظمة الدفع المستخدمة بين دول العالم، والتوازن الدولي للصادرات والواردات، من أجل تسريع النمو، ستنجح تعظيم فوائد برنامج المجموعة.

## المبحث الثاني

### الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني من انضمام مصر لمجموعة البريكس

يُسلط التحليل الاقتصادي والقانوني لعضوية مصر في مجموعة البريكس الضوء على التطورات المهمة المُحتملة في السوق المصرية، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني.

ومجموعة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، هي مجموعة من الدول النامية ذات الاقتصادات الكبيرة التي شكلت كيانًا اقتصاديًا يهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين أعضائها.

وإن انضمام مصر، أحد أكبر الاقتصادات في القارة الأفريقية، قد يُسهم إيجابًا في تدفق الاستثمارات إليها، ويوسع قاعدة تحالفاتها الاقتصادية، كما أن الانضمام إلى مجموعة البريكس قد يُتيح فرصًا للشركات مع الاقتصادات الواعدة، ويُتيح التفاوض على اتفاقيات تجارية تفضيلية تُحسن مناخ الاستثمار.<sup>(١)</sup>

يُلقي هذا التأثير نظرة مُعمّقة على الأسس القانونية والتنظيمية وكيفية استجابة السوق المصرية لهذا التغيير. ويتناول قضايا تتعلق بالاستقرار الاقتصادي، وآفاقه، ومعدلات النمو، ويبحث في كيفية مساهمة هذا التطور في توجيه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، وإن لهذه التحركات الاقتصادية الاستراتيجية تأثيرًا كبيرًا على المستثمرين الدوليين والسوق المحلية، إذ يتعين على مصر تعزيز بنيتها التحتية القانونية لتصبح أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي والاستثمار المباشر، مع الحفاظ على التوازن بين مصالحها الوطنية والتزاماتها الدولية.

ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً حاسماً للتنمية المستدامة في مصر، وهو يشير إلى الاستثمارات التي تقوم بها جهة أجنبية في الاقتصاد الوطني لدولة أخرى. وفي حالة مصر، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

---

(١) إبراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

وتوفر عضوية مصر في مجموعة البريكس العديد من المزايا، بما في ذلك جذب استثمارات من دول البريكس، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات النمو، وزيادة فرص العمل، وزيادة حجم التجارة بين مصر ودول البريكس، ومن أهم الفوائد التي ستجنيها مصر من انضمامها إلى المجموعة تسوية المدفوعات التجارية بالعملة المحلية، دون اللجوء إلى الدولار، ويتحقق هذا الهدف من خلال نظام دفع مالي مشترك<sup>(١)</sup>.

وتعمل المجموعة على تطوير أساليب ووسائل مبتكرة لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة. وسيساعد ذلك في حل مشكلة المدفوعات الدولية، وتأكيد الاستقلال السياسي لمصر، وتحريرها من نير الهيمنة الأمريكية، وفتح أسواق تصديرية جديدة.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما تقدم سنتطرق الى الآثار القانونية من خلال المطالبين الآتيين:

**المطلب الأول:** من ناحية المقومات الوطنية التي تملكها مصر

**المطلب الثاني:** المكاسب والخسائر على الاقتصاد الوطني من انضمام مصر الى مجموعة البريكس

## المطلب الأول

### من ناحية المقومات الوطنية التي تملكها مصر

قبل مناقشة المقومات الوطنية لمصر، لا بد من إجراء تحليل قانوني لتأثير عضويتها في مجموعة البريكس. ويمكن إجراء هذا التحليل لتحديد التأثير المحتمل لهذه العضوية على الاستثمار الأجنبي، ومن الضروري دراسة أي تحديثات قانونية وتشريعية ضرورية، بالإضافة إلى فهم النظام القانوني المعمول به في دول البريكس وتأثيره على مصر. و ذلك من خلال ما يلي:

#### ١. التحديثات القانونية والتشريعية المطلوبة<sup>(٣)</sup>

(١) منال محمد الحسانين عفان ، مرجع سابق ص ٧٥٩

(٢) منال محمد الحسانين عفان، المرجع السابق ص ٧٥٦

(٣) مروة صلاح الدين فهمي ، انعكاسات انضمام مصر الى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري ، المجلة العربية للإدارة ٢٠٢٤ ص ٢٤

أ- تحديث قانون الاستثمار: ومن المرجح أن تحتاج مصر إلى مراجعة وتحديث تشريعاتها الاستثمارية المحلية لضمان جاذبية السوق المصرية للمستثمرين من دول البريكس.

ب- الاتفاقيات الثنائية وقد يكون من الضروري إبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات المتبادلة أو تحديث الاتفاقيات القائمة من أجل تعزيز ثقة المستثمرين واليقين القانوني.

## ٢. الوضع القانوني لدول البريكس: <sup>(١)</sup>

أ - أنظمة قانونية مختلفة تتمتع دول مجموعة البريكس بأنظمة قانونية متنوعة؛ فروسيا والصين، على سبيل المثال، لديهما أنظمة تنظيمية مركزية، في حين تتمتع البرازيل والهند بأنظمة أكثر ليبرالية.

ب- القيود التشريعية: القيود التشريعية مثل تلك التي تحكم تحويل الأموال وملكية الأجانب قد تمثل تحديات للمستثمرين المصريين في دول البريكس.

## ٣. الفرص من الجهة القانونية:

أ- جذب الاستثمارات: تحسين الإطار القانوني سيزيد من جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية ويوفر بيئة أعمال أكثر استقراراً.

ب تسهيل التجارة: تبسيط الإجراءات و تخفيف القيود قد يُسهل التبادل التجاري بين مصر ودول البريكس

## ٤. التحديات من الجهة القانونية <sup>(٢)</sup>

أ- مواءمة التشريعات قد تواجه مصر تحديات في مواءمة تشريعاتها مع معايير دول البريكس المختلفة.

ب- الحماية القانونية للاستثمارات: القوانين الضرورية لحماية المستثمرين الأجانب قد تحتاج إلى تعزيز.

## ٥. نقاط القوة:

<sup>(١)</sup> مروة صلاح الدين فهمي، مرجع سابق ص ٢٤

<sup>(٢)</sup> أحمد فاروق محمد الزيني، تحليل الأداء الاقتصادي العربي، العولمة التكنولوجيات الاقتصادية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة،

٢٠٢٣ ص ٢٥٠٦.

أ- قوانين مواتية للاستثمار: مصر قامت بالفعل بتحديثات قانونية مثل قانون الاستثمار، الذي يهدف لتعزيز الشفافية وتوفير حوافز للمستثمرين.

ب- اتفاقيات دولية: مصر عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي الاستثمارات الأجنبية، مما يعد نقطة قوة.

## ٦. نقاط الضعف

أ- إنفاذ القوانين: قد تواجه مصر تحديات في إنفاذ القوانين والحكم القضائي بما يضمن حقوق المستثمرين.

ب- البيروقراطية: آليات عمل المؤسسات والإجراءات المعقدة قد تثقل كاهل المستثمرين وتؤثر سلباً على تدفق الاستثمار.

يمثل تشكيل التحالفات الدولية خطوة رئيسية في التحول من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب، وبالتالي قد أصبحت العضوية في هذه التحالفات عاملاً أساسياً في تعزيز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، ولعب ظهور هذه التحالفات، أو ما يُعرف بالأنظمة الإقليمية ودون الإقليمية الجديدة، دوراً حاسماً في تشكيل النظام العالمي وبالتالي تُعد مجموعة البريكس من أكبر وأحدث التحالفات، كما تُشكل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نمواً، كما يعزز حضورها العالمي تواجدتها بين الشرق والغرب، ويُظهر استعدادها لاستقبال المزيد من الدول لزيادة نفوذها وقوتها، سعياً لتحدي الهيمنة الأمريكية، مما يُعزز النمو والتطور التدريجي للنظام العالمي.<sup>(١)</sup>

تضم مجموعة البريكس، روسيا، العضو الأقل نمواً اقتصادياً ولكنها الأقوى سياسياً وعسكرياً وأكبر مصدر للهيدروكربونات؛ والصين، بقوتها الاقتصادية الهائلة؛ والهند، بتقدمها التكنولوجي ومواردها البشرية الهائلة؛ والبرازيل، بمواردها الأولية وسلعها الصناعية؛ وجنوب أفريقيا، الزعيم الاقتصادي في أفريقيا وثالث أكبر مصدر للفحم في العالم، تطمح إلى توسيع حضورها وتعزيز نفوذها السياسي بما يتناسب مع وزنها الاقتصادي، من أجل التأثير على طبيعة النظام العالمي لجعله أكثر تمثيلاً وتعددية.

<sup>(١)</sup> إيهاب محمد أبو المجد عياد. الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي، مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوإستراتيجية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد ٢٠، ٢٠٢٣.

ويُمثل إنشاء مؤسسات مالية خاصة بمجموعة البريكس، مثل بنك التنمية الجديد وصندوق النقد الدولي، خطوةً استراتيجيةً نحو تعزيز استقلالية المجموعة وقدرتها على التأثير في النظام المالي الدولي، وتهدف هذه المبادرات إلى الحد من هيمنة القوى التقليدية، كالولايات المتحدة ودول مجموعة الثماني، من خلال إيجاد بدائل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين يُعتبران مؤثرين للغاية في تشكيل الاقتصاد العالمي والسياسات المالية لكل دولة، ويعكس هذا التوجه ليس فقط رغبة مجموعة البريكس في تعزيز مكانتها الدولية، بل أيضًا جهودها لإعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية بما يتماشى مع تنامي وزن اقتصاداتها، و من خلال المؤسسات المالية الجديدة، تطمح البريكس لتقديم نموذج تعاون دولي يركز على التنمية المستدامة ودعم الاقتصاديات الصاعدة، وفي نفس الوقت يفعل دور هذه الدول في صنع القرار الاقتصادي العالمي<sup>(1)</sup>

واستند إنشاء بنك التنمية وصندوق الاحتياطي لدول البريكس إلى فكرة أن هذه المؤسسات ستكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع احتياجات الدول النامية والناشئة، ولن تخضع لسيطرة أي دولة أو مجموعة دول معينة، ومن شأن هذا الإجراء أن يوسع خيارات التمويل للدول الأعضاء ويقلل من اعتمادها على الدولار الأمريكي كعملة احتياطية رئيسية، مما يحسن من قدرة اقتصاداتها على مواجهة الأزمات.

وفي ضوء هذه المبادرات، تحت البرازيل ودول أخرى صندوق النقد الدولي على تنفيذ إصلاحات على نظام حصص التصويت لضمان تمثيل أكثر عدالة، ليعكس الواقع الاقتصادي العالمي الحالي.

و لا تقتصر جهود دول البريكس على إنشاء مؤسسات جديدة؛ بل تهدف أيضًا إلى تشكيل مركز عالمي قوي وفعال قادر على المساعدة في تشكيل نظام عالمي أكثر عدالة، يمثل مصالح واحتياجات مجموعة أوسع من الدول.

وبعد التطرق الى التحليل القانوني لتأثير انضمام مصر نتناول المقومات التي تمتلكها مصر للانضمام للمجموعة، وفق الاتي:

تعكس دعوة مصر لحضور قمة البريكس ٢٠١٧ أهميتها الدولية والإقليمية، وتُبرز إنجازاتها في مختلف المجالات، كالاقتصاد والأمن والإصلاحات السياسية، وتُعَدّ مصر رصيدًا رئيسيًا لمجموعة البريكس على

<sup>(1)</sup> (Alejandro Jesús Palacios Jiménez, South Africa's role in the BRICS, Center for Global Affairs & Strategic Studies, Universidad de Navarra, Spain, 29 March (2019).

جميع الأصعدة، لا سيما على الصعيد السياسي، إذ تسعى إلى تعزيز الاستقرار والمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد، تقف مصر في طليعة مكافحة الإرهاب، ولاعبًا رئيسيًا في استعادة السلام في الشرق الأوسط.

الموقع الجغرافي والسياسي لمصر: تقع مصر في قلب العالم، وتقخر بقناة السويس، أهم ممر مائي دولي. وبصفتها عضوًا في معظم التكتلات الأفريقية، والكوميسا، والاتحاد الأفريقي، وصفها السفير الصيني في القاهرة بأنها أهم دولة عربية وإسلامية في الشرق الأوسط. فهي الدولة الأكثر سكانًا، وتتمتع بمزايا جغرافية، منها موقعها كنقطة التقاء عربية لمبادرة الحزام والطريق، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يربط الشرق الأوسط بأوروبا وأفريقيا. <sup>(١)</sup>

وأصبحت مصر مؤهلة اقتصاديًا للعضوية بعد تحقيق الأمن والاستقرار وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي أسفرت عن نتائج ومؤشرات إيجابية، مثل تحسن الاستثمار، كما حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو له منذ ١١ عامًا، متجاوزًا معدلات نمو أكبر اقتصادات المنطقة في عام ٢٠٢٠ للعام الثالث على التوالي، و بلغ معدل النمو ٥,٦% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٥,٣% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، و ٤,٢% في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، و ٤,٣% في عام ٢٠١٥/٢٠١٦. وظل معدل نمو الاقتصاد المصري أعلى من متوسط النمو العالمي منذ عام ٢٠١٥، والذي سجل ٥,٦% في عام ٢٠١٩، بينما بلغ متوسط النمو العالمي ٢,٩% خلال العام نفسه، كما سجل معدل نمو مصر ٥,٣% في عام ٢٠١٨، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٣,٦% في العام نفسه. في عام ٢٠١٧، بلغ معدل النمو في مصر ٣,٨%، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٣,٤%. وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل النمو في مصر أيضًا ٤,٣%، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٣,٤%. وفي عام ٢٠١٥، بلغ ٤,٤%، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٣,٥%.

بالنظر إلى أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر، أفاد صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد المصري واصل تسجيل معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الاقتصادات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠. كما أكدت الأمم المتحدة أن مصر سجلت نموًا قويًا في عام ٢٠١٩ وتتوقع استمرار تحسنه في عام ٢٠٢٠، مدفوعًا بانتعاش الطلب المحلي وتحسن ميزان المدفوعات.

(١) منال محمد الحسانين عفان ، مرجع سابق ص ٧٥٧

بالإضافة إلى هذه المؤشرات الاقتصادية والسياسية المهمة والإيجابية التي تدعم مكانة مصر وعضويتها في مجموعة البريكس، ترتبط مصر اقتصاديًا وسياسيًا بكل دولة من دول البريكس وتحافظ على شراكات معها، مما يعزز موقفها في عضوية البريكس.



## المطلب الثاني

### المكاسب والخسائر على الاقتصاد الوطني من انضمام مصر الى مجموعة البريكس

أولاً: المكاسب المتوقعة لانضمام مصر في مجموعة البريكس.

يعد ذهاب مصر نحو الشرق وخصوصاً الصين وروسيا يكسب مصر دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، ويعطيها انضمام مصر لتجمع البريكس فرصة مميزة لجذب المزيد من الاستثمارات وخصوصاً بعد ان تحولت الى الدول الواعدة للاستثمار، وزيادة السياحة، وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية في هذه الدول، وأيضاً ترويج للمشروعات القومية وإنشاء عدد من المشروعات في الطاقة ، ويمثل الشرق أهمية كبيرة لمصر حيث أن الغرب يسعى لتقسيم الشرق الأوسط وفقاً لتوجهاته، كما أن دول الشرق وخاصة روسيا والصين من الدول الواعدة اقتصادياً. وستستفيد مصر من شراكاتها مع روسيا والصين في مجالات مختلفة أهمها تصنيع السلاح والطاقة الشمسية، سيؤدي ذلك أيضاً إلى جذب الصناعة الصينية إلى مصر، مما سيقلل الواردات من الصين ويزيد الصادرات، و تنفيذ هذه الخطوة سيعود على مصر بمكاسب كبيرة، فأكبر الأسواق الواعدة في العالم سوف تفتح أبوابها أمام مصر للتصدير، كما أن استثمارات هذه الدول التي لديها فوائض سوف تزيد في مصر في حال الانضمام. وأيضاً يمكن ان تستفيد مصر من الخبرات التي تتمتع بها دول التجمع التنموية، ولتحقق مصر أكبر فائدة من التجمع عليها أن تبدأ أولاً باستيراد المعرفة من الصين لتأسيس قواعد صناعية للنمو باقتصاد وصناعة الدولة ، وأيضاً تطبيق معايير الجودة العالمية في الصناعة لتنشيط التجارة الداخلية كالانتقال إلى الأسواق الخارجية لمنافسة الأسواق سواء في السلع المستوردة في الداخل والمصدرة للخارج، وإيضاً اتجاه الحكومة للإصلاحات الداخلية في مصر مثل وضع قوانين لتنظيم العمالة، وزيادة الموارد البشرية لتحقيق نمو اقتصادي، مما يكسب مصر توازناً بالميزان التجاري بينها وبين دول "بريكس" بالإضافة إلى أنه يجعل من مصر إحدى تلك الدول، وتستطيع مصر الاستفادة من أهم مزايا التجمع، حيث أنه يمكن تسوية المدفوعات الناتجة عن التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيما بينهم باستخدام عملات هذه الدول دون الحاجة لاستخدام الدولار أو اليورو أو أي من عملات الاحتياطي الدولي<sup>(١)</sup>.

يُعدّ التوسع الدولي وإقامة شراكات سياسية مع الدول المؤثرة أمراً بالغ الأهمية، لا سيما روسيا والصين، الدولتين المحوريتين في المعادلة الدولية، وتهدف هذه المجموعة إلى إرساء توازن اقتصادي دولي، وإنهاء

(١) منال محمد الحسانين عفان، مصطفى السيد الشعراوي، فاروق فتحي الجزار، ضحا سليمان محمد ودين، عنوان "الآثار الاقتصادية لجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية على مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، س ١٠، ع ٢، ٢٠٢٣، ص ٧٦٢

سياسة القطب الواحد والهيمنة الأمريكية على السياسات المالية العالمية، وإيجاد بديل فعال ولملموس لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والجيوستراتيجي بين الدول الأعضاء الخمس، وتُظهر عضوية مصر في المجموعة استقلالها السياسي ورغبتها في إقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، كما تُوجّه رسالة ضمنية للولايات المتحدة، خاصة بعد قرار تعليق المساعدات الأمريكية لمصر، مفادها أن مصر لديها بدائل، وأنها لن ترضخ للضغط كما في السابق.

وتشمل مكاسب مصر من المجموعة أيضًا إقامة شراكات دولية مع دول مؤثرة ومحورية، ويُعدّ حشد دعم اثنتين من الدول الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن لمصر في سعيها للحصول على مقعد غير دائم في المجلس تطورًا محمودًا، وإن كان مكسبًا مؤقتًا وقصير الأجل.

و من منظور عسكري، ستضمن عضوية المجموعة لمصر مصادر متنوعة من إمدادات الأسلحة، إذ يفرض احتكار دولة واحدة لتوريد الأسلحة إليها قيودًا سياسية عديدة، وقد اعتمدت مصر على الولايات المتحدة في إمداداتها من الأسلحة منذ معاهدة السلام مع إسرائيل.

#### ثانياً: الخسائر المتوقعة لانضمام مصر في مجموعة البريكس.

يعتبر تجمع البريكس كغيره من التجمعات له مزايا عديدة للدول المشتركة فيه، فهو يضمن لها الحصول على مزايا تنافسية كما يضمن لها أسواق دائمة، ولكن بلا شك له أيضا بعض الخسائر أو المخاطر التي قد تتعرض لها الدول المشاركة فيه، وبالتالي إذا انضمت مصر لتجمع البريكس فقد تتعرض لبعض المخاطر فحدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التجمع قد يقودها إلى تنازلات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التجمع، وأيضا ثلاثة من القادة الخمسة يرأسون دولا استبدادية للغاية، وبعضهم أكثر حرصا على بديل للهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وبالتالي سيكون هناك صراع بين دول التجمع، هناك أيضا اختلاف بين الدول الخمس المكونة للتجمع في تحديد الأولويات فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للنظام الدولي الجديد، وبالتالي يتحتم على هذه الدول تقليل فجوة الاختلافات في الرؤى فيما بينها من أجل الوصول إلى اقتراح

مشارك بشأن النظام الدولي الجديد، وتحويل تلك المبادئ إلى ممارسات فعلية في السياسة الخارجية لهذه الدول بشكل يعكس موقف موحد للتجمع<sup>(١)</sup>

لكي تحصل مصر على مكانة هامة داخل التجمع يتحتم عليها أن تحظى بسياسات اقتصادية مستقرة داعمة للنمو لكي تكتسب دورا هاما في الاقتصاد العالمي، فالأداء الضعيف نسبياً على المدى الطويل للبلدان الثلاثة المشتركة في التجمع روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا أدى إلى تقليص دورها في الاقتصاد العالمي، وأيضاً قد تواجه مصر صعوبة داخل التجمع بسبب أن التخابط التجاري بين دول التجمع يعوقه مشاكل عديدة بسبب عدم وجود لغة مشتركة تسهل التعامل التجاري بينهم أو مع أسواق الدول الأخرى فالصين تتبنى (الشيوعية) وهي تتناقص مع توجهات كل دول التجمع، إضافة إلى ما تعانيه دول التجمع من مشاكل أمنية داخلية الناتجة عن التعددية الإثنية والدينية والتي تؤثر على النمو الاقتصادي؛ وهو الأمر الذي يؤدي لصعوبة الحصول على توافق بشأن الدول التي ستتوجه إليها الاستثمارات المستقبلية، كما أن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة لن تسلم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالمي الاقتصادي السياسي والعسكري أو تتخلى عنه لدول التجمع وبالتالي سيحدث تضارب بين الدول، وعلى مصر أن تقف في الحياد بحيث لا يؤدي انضمامها للتجمع موقفا عدائي مع الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>

## خاتمة:

وأخيراً، تُجرى دراسة آثار هذه العضوية من خلال تحليل دقيق ومتعمق لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاقتصاد الوطني المصري، سعياً لفهم كيف يُمكن لهذا التحول أن يُحسن مناخ الاستثمار في مصر. ويستند البحث إلى جمع البيانات التاريخية والإحصائية، وتحليلات الخبراء الاقتصاديين، وآراء المستثمرين الأجانب الحاليين والمحتملين، بالإضافة إلى دراسة حالات مماثلة لدول انضمت سابقاً إلى مجموعات اقتصادية مشابهة لمجموعة البريكس.

كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة واسعة من الآثار، بما في ذلك تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء، وتحسين الوصول إلى أسواق جديدة، وزيادة الاستثمار في قطاعات استراتيجية مختارة. تهدف هذه

(١) منال محمد الحسانين عفان، مصطفى السيد الشعراوي، فاروق فتحي الجزار، ضحا سليمان محمد، مرجع سابق ص ٧٦٢

(٢) المرجع السابق ص ٧٦٣

المقدمة إلى عرض مختلف نتائج هذه الدراسة والتوصيات التي تقدمها لتعظيم الفرص التي تتيحها عضوية مجموعة البريكس، بالإضافة إلى تحديد التحديات ووضع خطط لمواجهتها. وسنتناول أخيرا النتائج والتوصيات وفق ما يلي:

## النتائج:

توصل البحث إلى أن انضمام مصر إلى مجموعة بريكس قد يحمل جملة من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

١- يعزز هذا الانضمام من الإطار الدبلوماسي والتجاري لمصر، مما يزيد من الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

٢- تبين أن وجود مصر ضمن هذه المجموعة سيتيح لها فرصة للوصول إلى أسواق جديدة، ودعم تنويع الشركاء التجاريين.

٣- وجد أن الانضمام يساهم في تعزيز البنى التحتية والمشروعات الكبرى في مصر من خلال تحسين السياسات الاقتصادية وتشجيع المشاريع المشتركة مع دول البريكس

٤- يهدف تجمع البريكس لبناء نظام اقتصادي متعدد الأقطاب لا يعتمد على عملة واحدة فمن وجهة نظر التجمع أن السبب في إفقار العالم هو النظام النقدي الدولي المرتكز على الدولار، وحصول الدول النامية على مقعد داخل صندوق النقد الدولي وأن يكون لها تأثير في النظام النقدي الدولي

٥- حصول مصر على عضوية البريكس تحقق لها فوائد كثيرة كجذب استثمارات دول التجمع إليها مما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة وارتفاع معدلات النمو، وزيادة التوظيف، وارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع وتسوية المدفوعات التجارية بالعملة المحلية لمصر دون الحاجة إلى الدولار، والتأكيد على استقلالية مصر السياسية وخروج مصر من عباءة الهيمنة الأمريكية، وفتح أسواق جديدة وبالتالي يعتبر توجه مصر نحو الشرق وخصوصا الصين وروسيا يحمل العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٦- انضمام مصر لتجمع البريكس قد يعرضها لبعض المخاطر، وعليها أن تعي ذلك وتحسب له، فمثلا حدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التجمع قد يقودها إلى تنازلات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التجمع.

### وفقا للنتائج المستخلصة، يوصي البحث بالتالي:

١. تعزيز سياسات الاستثمار في مصر للحفاظ على استقرار وجاذبية البيئة الاستثمارية.
٢. التركيز على تطوير البنية التحتية والسياسات التي تشجع التجارة البينية مع دول بريكس.
٣. الاهتمام بتحسين معايير الشفافية والإدارة، وتقديم الحوافز للمستثمرين لتعزيز الثقة في السوق المصري.
٤. تشجيع المبادرات البينية التي تساعد على توسيع الشراكات مع القطاع الخاص في بلدان بريكس.
٥. الاستفادة من شبكات العلاقات السياسية والاقتصادية لدول بريكس لفتح آفاق جديدة في التعاون الدولي.
- تؤكد الدراسة في الختام على أن انضمام مصر إلى بريكس قد يسهم بشكل ملموس في تعزيز قدراتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، شريطة العمل على التنفيذ الفعال للتوصيات المذكورة.
٦. عند التفكير في الخروج من هيمنة الدولار لابد أن يتم ذلك بشكل تدريجي، فالدولار هو الأساسية لمعظم التعاملات التجارية وعند استبداله بعملة أخرى سيكون ذلك صعب وسيسبب التضارب والمشاكل الدول العالم وخصوصا النامية منها.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### المراجع العربية:

#### الكتب:

- ١- أحمد فاروق محمد الزيني، تحليل الأداء الاقتصادي العربي، العولمة التكتلات الاقتصادية البديلة ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٢٣

#### دوريات ومجلات:

- ٢- إبراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٦(١١)، ٢٠٢١
- ٣- الطيف عبد الكريم ، دول البريكس شراكة من اجل التنمية و التعاون و التكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، عدد ٣٠ ، ٢٠١٤
- ٤- إيهاب محمد أبو المجد عياد. الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي ، مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيواستراتيجية ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد العدد ٢٠ ، ٢٠٢٣
- ٥- رجب محمود ذكي احمد، مدى تأثير انضمام مصر الى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية مجلة البحوث الفقهية و القانونية العدد ٤٦ ، ٢٠٢٤
- ٦- محمد صفي الدين خربوش ، فرص ومكاسب انضمام مصر الى مجموعة البريكس مجلة آفاق مستقبلية ، العدد ٤ ، ٢٠٢٤
- ٧- مروة صلاح الدين فهمي ، انعكاسات انضمام مصر الى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري ، المجلة العربية للإدارة ٢٠٢٤
- ٨- منال محمد الحسانين عفان، مصطفى السيد الشعراوي، فاروق فتحي الجزار، ضحا سليمان محمد وذن، عنوان “الاثار الاقتصادية لجمع البريكس على النظام الدولي للمدفوعات دراسة تحليلية على مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، س١٠، ع٢، ٢٠٢٣

### المراجع الأجنبية:

- 1- Alejandro Jesús Palacios Jiménez, South Africa's role in the BRICS, Center for Global Affairs & Strategic Studies, Universidad de Navarra, Spain, 29 March (2019).
- 2- IDSC: at: <https://www.idsc.gov.eg/Various%20Reports>
- 3- O'Neill, J. (2001). Building better global economic BRICS (Vol. 66, pp. 1-16). New York: Goldman Sachs.
- 4- Wani, S. H. (2023). Gravity Model Approach: An Empirical Application with Implications for BRICS Countries. The Indian Economic Journal, 00194662221137267.
- 5- World Trade Organization (WTO): World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2018).